

## مشروع الأمن وسيادة القانون

حفل اختتام تدريب الدفعة الثانية من مدربي معهد التدريب العملي للشرطة القضائية الذي  
سُيُنشأ في عرمون والتوقيع الرسمي على "الدليل العملي لتقنيات التحقيق الجنائي"

مركز التدريب على تعزيز أمن وسلامة المطار  
الجمعة 25 تشرين الثاني 2011

كلمة السفيرة أنجيلينا أيجهورست، رئيسة بعثة الاتحاد الأوروبي في لبنان

\*\*\*\*\*

### **CHECK AGAINST DELIVERY**

حضرة المدعي العام التمييزي القاضي سعيد ميرزا،

حضرة اللواء أشرف ريفي،

حضرة مدير مركز التدريب على تعزيز أمن وسلامة المطار العميد شديد،

حضرة ممثلي الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي،

حضرة السيدات والسادة،

شاهدنا اليوم عرضاً هو الأول من نوعه لعمل دعمه الاتحاد الأوروبي بالتعاون مع قوى الأمن الداخلي  
ووزارة العدل. وأجد العرض العملي ملفتاً وأرحب كل الترحيب بتوقيع الدليل العملي لتقنيات التحقيق الجنائي  
من جانب المدعي العام التمييزي ومدير عام قوى الأمن الداخلي، كمثال إيجابي للعمل بين المؤسسات الهادفة  
إلى تحقيق غاية مشتركة.

ويشكل تدريب المدربين ووضع ممارسات نموذجية للتحقيقات الجنائية الفاعلة إنجازات مهمة لمشروع الأمن  
وسيادة القانون. إن مشروع الأمن وسيادة القانون مثال جيد على دعم الاتحاد الأوروبي تحسين احترام سيادة  
القانون في لبنان، وهو احترام للإجراءات القانونية في التحقيقات القضائية التي هي الأهم.

وأودّ أن أهنئ جميع أفراد قوى الأمن الداخلي ووزارة العدل الذين إلى جانب فريق المساعدة الفنية جعلوا هذا الأمر ممكناً.

ولا تنتهي الجهود المشتركة عند هذا المستوى. ويكمن أحد التحديات الرئيسية التي تواجهها قوى الأمن الداخلي في الوقت الراهن في تطوير الطابع المهني لهيكليات التدريب وآلياته وتحديثها، واستكمال بناء معهد قوى الأمن الداخلي الجديد في عرمون. ففكرة التدريب المستقلة والفاعلة عنصر أساسي لتقديم خدمة شرطية حديثة. لذلك، نأمل في تبدأ قوى الأمن الداخلي في استخدام الموارد التدريبية الأولى التي أثمرها مشروع الأمن وسيادة القانون للعمل على منهج التدريب المستقبلي. كما أنه من الأهم استخدام هذه الموارد كجزء من استراتيجية متماسكة لقوى الأمن الداخلي لتطويرها.

إن الاتحاد الأوروبي، إلى جانب الشركاء الآخرين، مستعد لمتابعة دعمه للجهود التي بدأتها قوى الأمن الداخلي، نظراً إلى إدراكنا الوقع الذي يمكن أن يتركه هذا الدعم على مستوى أداء قوى الأمن الداخلي ومهنتها وشرعيتها في عيون اللبنانيين. وسوف يوقع الاتحاد الأوروبي ولبنان في وقت قريب على برنامج لثلاث سنوات لدعم تطوير النظام الأمني اللبناني بقيمة 12 مليون يورو، على أساس المسار الذي رسمه مشروع الأمن وسيادة القانون.

أود أن أشكركم جميعاً على جهودكم، وأن أشكر كذلك مدير مركز التدريب على تعزيز أمن وسلامة المطار على استضافة هذا الحدث اليوم، وأتمنى للجميع كل النجاح في جهودنا المشتركة في المستقبل.

شكراً على حسن إصباتكم.

